



موجز CCO

عن

التخفيف من حدة الفقر

موجز CCO عن التخفيف من حدة الفقر

I. مقدمة

التعريف الأساسي للفقر هو عدم قدرة الفرد على امتلاك الموارد الكافية لتلبية احتياجاته الأساسية. يعتمد تعريف الاحتياجات الأساسية ونطاقها على المكان والزمان، أو حتى مصدر التعريف. وبالتالي، هناك عدة طرق للتحقق من مستويات الفقر في البلدان. تتمثل إحدى أكثر الطرق استخداماً في تعريف الفقر من الناحية النقدية، مثل خط الفقر البالغ 2.15 دولاراً أمريكياً في اليوم للبنك الدولي، أو قيمة الحد الأدنى من متطلبات السرعات الحرارية.

ومع ذلك، فإن الفقر ظاهرة معقدة تتجاوز الشروط النقدية. وبهذا المعنى، يتم أيضاً تناول الفقر من منظور غير نقدي، من وجهة نظر متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار التعليم والصحة و/أو الظروف المعيشية. مؤشرات الفقر غير النقدية المستخدمة على نطاق واسع هي؛ مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ومؤشر الجوع العالمي.

في هذا السياق، يعد التخفيف من حدة الفقر مكوناً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من أن معظم البلدان النامية قد شهدت تقدماً كبيراً في التخفيف من حدة الفقر في العقود الماضية، إلا أن مستويات الفقر لا تزال مرتفعة في العديد من البلدان. وعلى وجه الخصوص، فإن البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا تشكل ما يقرب من نصف إجمالي الفقراء الذين يعيشون في البلدان النامية. واحد وعشرون من أصل ستة وأربعين دولة في قائمة البلدان الأقل نمواً هي بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والفقر مشكلة خطيرة للغاية في هذه البلدان. وقد أدت الأزمات المالية العالمية ونقص الغذاء، الذي تمت مواجهته في الفترة الأخيرة إلى تفاقم هذا الوضع.

على الرغم من أن إجمالي عدد سكان البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يمثل ما يقرب من ربع إجمالي عدد سكان العالم، فإن إجمالي ناتجها المحلي لا يمثل سوى 8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2022. من ناحية أخرى، تختلف مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، (فعلى سبيل المثال 1364 دولاراً في الصومال، و648،114 دولاراً في قطر). وكذلك، تبدي حالة الفقر صوراً متنوعة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث معدلات عدد الفقراء في البلدان الأعضاء، وتتراوح بين صفر و68.6 بالمئة.

باعتباره مكوناً مهماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يحثل التخفيف من حدة الفقر مكاناً مهماً في جدول أعمال الكومسيك، وقد تم تحديده ك مجال للتعاون في استراتيجية الكومسيك. أنشأت الاستراتيجية مجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر PAWG بهدف استراتيجي هو "القضاء على الجوع والفقر المدقع في البلدان الأعضاء".

وفي هذا السياق، تولي مجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر، أهمية كبيرة لتحسين الظروف المعيشية للفقراء، وزيادة قدراتهم الإنتاجية، من خلال تقديم مساعدة اجتماعية أكثر فعالية للفقراء، وإنشاء أنظمة حماية اجتماعية سليمة، وتعزيز رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني. وتماشياً مع هذا المنظور، ناقشت مجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر PAWG؛ (1) آليات تستهدف أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي (في اجتماعها الثاني)، (2) آليات مراقبة أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي (في اجتماعها الثالث)، (3) الهيكل المؤسسي لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي (في اجتماعها الرابع)، (4) إمكانية وصول الفئات الضعيفة إلى برامج الحماية الاجتماعية (في اجتماعها السابع)، (5) تنمية المهارات من خلال التعليم المهني (في اجتماعها الثاني عشر)، (6) توفير المساعدة الاجتماعية الفعالة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي في ضوء جائحة كوفيد-19 الوباء (في اجتماعه الثامن عشر والتاسع عشر)، وأخيراً (7) استراتيجيات التعليم والتدريب المهني الفعالة للحد من البطالة بين الشباب (في الاجتماعين العشرين والحادي والعشرين). وقد وضعت التقارير البحثية التي أعدت بشأن هذه المواضيع أرضية المناقشات وإثراء المناقشات في الاجتماعات ذات الصلة.

أدى تفشي فيروس كوفيد-19 الأخير إلى تعطيل الاقتصادات وتفاقم حالة الفقر على مستوى العالم. شل الحياة اليومية في كثير من الجوانب، تفشي المرض له آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي مما أدى إلى الركود وتقليص الحجم. تواجه معظم الشركات صعوبات في مواصلة أنشطتها وفقد عدد كبير من الناس وظائفهم. وضع الفقراء أكثر هشاشة.

أدى تفشي وباء كوفيد-19 إلى القضاء على مكاسب سنوات من الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر. كان الانكماش الاقتصادي بسبب كوفيد-19 أبطأ نسبياً في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لكن تأثيره على الفقر كان قاسياً. أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة أكثر من 13 مليون شخص فقير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من عام 2019 إلى عام 2021. وعلى الرغم من هذه الخلفية، فإن استجابة السياسات العامة كانت أبطأ بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي مما كانت عليه في بقية العالم.

II. جهود التخفيف من حدة الفقر في إطار الكومسيك

نتيجة الأعباء الكبيرة التي تسببت بها جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات؛ تأثرت، مع الأسف، الإنجازات التي تحققت في مجال التخفيف من حدة الفقر في العقود الماضية بشكل سلبي. فقد أدت المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم نتيجة القيود المطبقة لمنع انتشار الفيروس، إلى فقدان الوظائف وخسائر أخرى في الدخل، وأصبح المزيد من الناس فقراء.

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، بلغ معدل بطالة الشباب العالمي (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا) 15.6 في المئة في عام 2021، أي أكثر من ثلاثة أضعاف معدل البالغين. علاوة على ذلك، ومما يثير للقلق، أن نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب (NEET) قد ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في الخمس عشرة عامًا الماضية.

ويزداد الوضع سوءاً في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث يبلغ معدل بطالة الشباب ومعدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب 19.97% و25.8% على التوالي، ويتزايد منذ عام 2020. ترجع هذه الزيادة جزئياً إلى جائحة كوفيد-19 الذي أدى إلى مزيد من الصعوبات في المكاسب التي بدأت تتحقق في سياق تحسين وضع سوق العمل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأماكن أخرى. لهذا السبب، ووفقاً لأجندة التنمية العالمية، تعد بطالة الشباب أولوية بحثية وسياسية مهمة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

نظراً لأهمية الموضوع، خصصت مجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر اجتماعاتها في عام 2023 لمسألة الحد من بطالة الشباب من خلال برامج التعليم والتدريب المهني الفعالة. وفي هذا السياق، عُقد الاجتماع العشرون لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر PAWG في 10 مايو 2023، في شكل افتراضي فقط، وعُقد الاجتماع الحادي والعشرون في (9-10) أكتوبر 2023 في أنقرة، تركيا، تحت موضوع "استراتيجيات التعليم والتدريب المهني الفعالة للحد من بطالة الشباب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

في هذا الإطار، ومنذ دورة الكومسيك السابعة والثلاثين، عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر اجتماعها العشرين والحادي والعشرين بالتركيز على البطالة بين الشباب والتعليم المهني.

A. استراتيجيات التعليم والتدريب المهني الفعالة للحد من بطالة الشباب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(الاجتماعان العشرون والحادي والعشرون لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر)

انعقد الاجتماع العشرون لمجموعة عمل الكومسيك للحد من الفقر في 10 مايو 2023 تحت شعار "استراتيجيات التعليم والتدريب المهني الفعالة للحد من بطالة الشباب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". عُقد الاجتماع الحادي والعشرون لمجموعة العمل في الفترة (9-10) أكتوبر 2023 في أنقرة، تركيا، حول نفس الموضوع.

وقد تم إعداد تقرير بحثي حول الموضوع المذكور أعلاه للاجتماعين المتتاليين لمجموعة عمل الكومسيك (الاجتماعان العشرون والحادي والعشرون). وبينما تم تقديم المسودة الأولى للتقرير إلى الاجتماع العشرين لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر PAWG، فقد تم تقديم المسودة النهائية للتقرير إلى الاجتماع الحادي والعشرون لمجموعة العمل PAWG.

يتضمن التقرير الخلفية والمفاهيم الأساسية لبطالة الشباب والتعليم المهني، ويستعرض التجارب والممارسات الموصى بها من منظمة التعاون الإسلامي وكذلك الدول غير الأعضاء في المنظمة. علاوة على ذلك، يغطي التقرير أربعة تحليلات قطرية حول هذه القضية، وهي ألمانيا وتونس وتركيا وأوغندا، مدعومة بزيارات ميدانية مع الوكالات الحكومية ونظراء القطاع الخاص.

تناول الاجتماعان العشرون والحادي والعشرون لمجموعة العمل هذه القضية بشكل شامل، ونظر في النتائج الرئيسية لمشروع تقرير البحث.

ويسلط التقرير الضوء على أن معدل بطالة الشباب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير منه في البلدان الأخرى. علاوة على ذلك، فإن بطالة الشباب أعلى بكثير من بطالة الرجال، وهي مشكلة مزمنة. بالإضافة إلى بطالة الشباب، فإن معدل الشباب غير المدرجين في التعليم أو التوظيف أو التدريب NEET مرتفع للغاية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ويسلط التقرير الضوء أيضاً على وجود العديد من التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جهودها للحد من البطالة بين الشباب. وتشمل هذه العوامل؛ ضعف توقعات الاقتصاد الكلي، وانعدام الاستقرار، وحجم القطاع غير الرسمي، والأمية، وانخفاض مستوى المشاركة التعليمية، وسوء نوعية التعليم، والتفاوت القائم بين الجنسين، وضعف المهارات الأساسية، وعدم تطابق المعرفة والمهارات، وهياكل سوق العمل والجمود، والهجرة غير القانونية، وهجرة الأدمغة، وتغير المناخ، ومعدل الخصوبة، وارتفاع عدد الشباب.

ويشير التقرير أيضاً إلى ضرورة تطوير السياسات والبرامج للحد من الفقر، وتحسين نظام جودة التعليم، وتعزيز الارتباط بين سوق العمل والتعليم. وبهذا المعنى، يلعب التعليم والتدريب المهني دوراً مهماً في الحد من بطالة الشباب. من الضروري تحويل نظام التعليم والتدريب المهني وفقاً لاحتياجات العصر الرقمي. إن رقمنة نظام التعليم والتدريب المهني لا تقتصر فقط على نقل التدريب من منصات التدريب وجهاً لوجه إلى منصات الإنترنت. بالإضافة إلى التدريب، تشمل رقمنة التعليم والتدريب المهني كل هذه الأبعاد لتحسين جودة المعلمين، وإعداد المحتويات الرقمية، وتنظيم وحدات التدريب وفقاً لاحتياجات المهارات الجديدة، وإصدار الشهادات، والتوجيه، والتوظيف، والتدريب أثناء الخدمة، وإعادة اكتساب المهارات.

وقد توصل التقرير النهائي أيضاً إلى دليلٍ يتضمن توصياتٍ سياسية لإعطاء رؤى حول الطرق الفعالة لتطوير التعليم المهني الوظيفي واستراتيجيات التدريب لتعزيز قابلية توظيف الشباب وفقاً لظروف أسواق العمل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. بعد الاستماع إلى النتائج الرئيسية للتقرير وخيارات السياسات الواردة فيه، ناقش المشاركون توصيات السياسات التي ستنتظر فيها دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثون.

وفي هذا الصدد، توصلت مجموعة العمل إلى التوصيات السياسية التالية لتقديمها إلى دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين.

- إجراء تقييم للاحتياجات في سياق تحديد مجالات التحسين لمعالجة البطالة بين الشباب وصياغة سياسات فعالة.
 - وضع سياسات فعالة لسوق العمل النشط للحد من البطالة بين الشباب وخلق فرص العمل اللائق.
 - تطوير/تحسين أنظمة المراقبة والتقييم جيدة التصميم مع المؤشرات الرئيسية للتنفيذ الفعال لبرامج التعليم المهني.
 - رفع مستوى مهارات القوى العاملة، وزيادة فرص التوظيف، من خلال تعزيز تنمية المهارات الرقمية والتحول الرقمي لأنظمة التعليم والتدريب المهني الوطنية، وكذلك من خلال إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص.
 - إطلاق خطط لحواضر كاملة من أجل تشجيع ريادة الأعمال وإدارة الأعمال، والمساعدة في التوظيف، والتدريب أثناء العمل.
 - تطوير السياسات والبيد في إصلاحات سوق العمل للحد من العمالة غير الرسمية.
 - تطوير سياسات سليمة مع استراتيجيات شاملة تهدف إلى خفض معدل الأشخاص العاطلين عن التعليم والتوظيف والتدريب
- NEET
- تعزيز التنسيق الفعال بين جميع أصحاب المصلحة وخلق التآزر لتحقيق سياسات شاملة لتوظيف الشباب

يتوفر تقرير البحث ووثيقة توصيات السياسات العامة على موقع الكومسيك على الإنترنت (www.comcec.org).

B. تمويل مشروع الكومسيك

تمويل مشروع الكومسيك (CPF) هو الأداة الهامة الأخرى للاستراتيجية. تخدم المشاريع الممولة في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع، التعاون بين الدول الأعضاء، وهي مصممة وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددها الاستراتيجية في قطاع التخفيف من حدة الفقر. تلعب المشاريع أيضاً أدواراً مهمة في تحقيق توصيات السياسات التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة العمل المعنية بالحد من الفقر PAWG.

في إطار الدعوة التاسعة لتقديم مقترحات المشاريع، تم تنفيذ مشروعين من قبل تركيا ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية SESRIC، في مجال التخفيف من حدة الفقر في عام 2022. المشاريع المنفذة في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع في عام 2022 هي كما يلي:

المشروع الأول بعنوان "آثار الرقمنة في برنامج المساعدة الاجتماعية للهجرة القسرية" نفذته تركيا مع دولتين مستفيدتين: عمان والكاميرون. هدف المشروع إلى زيادة وتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان من أجل برامج المساعدة الاجتماعية في حالة الهجرة القسرية. وفي هذا الصدد، تم تنظيم أنشطة تدريبية وورشات عمل في إطار المشروع.

المشروع الثاني، بعنوان "تعزيز حلول تكنولوجيا المعلومات لتحسين فعالية خدمات التوظيف العامة PES في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، تم تنفيذه من قبل مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية SESRIC، بمشاركة 12 بلداً مستقيماً من البلدان الأعضاء. وكان الغرض منه هو تبادل أفضل الممارسات والأدوات اللازمة لمشاركة تكنولوجيا المعلومات عالية المستوى للأنظمة الإلكترونية القابلة للبرمجة PES، وزيادة قدرات الموظفين العاملين في المجالات ذات الصلة PES من خلال تنظيم دورة تدريبية لبناء القدرات وورشنة عمل بشأن هذا الموضوع.

علاوة على ذلك، وفي إطار الدعوة العاشرة لتقديم مقترحات المشاريع، تم اختيار مشروعين في مجال التخفيف من حدة الفقر ليتم تنفيذهما في عام 2023. المشاريع التي تم تنفيذها في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع في عام 2023 هي كما يلي:

المشروع الأول هو "تحسين قابلية التشغيل البيئي بين أنظمة المعلومات لبرامج المساعدة الاجتماعية"، وقد تم تنفيذ المشروع من قبل بنين بالشراكة مع تركيا. يهدف المشروع إلى تحسين أنظمة المساعدة الاجتماعية القوية والقابلة للتشغيل المتبادل من أجل تقديم خدمات المساعدة الاجتماعية الفعالة. وفي هذا الصدد، تم تنظيم زيارة دراسية وتدريبية في إطار المشروع.

المشروع الثاني بعنوان "تعزيز التقنيات الرقمية من أجل أنظمة حماية اجتماعية متكاملة وفعالة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وقد تم تنفيذه من قبل مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية SESRIC لصالح 36 بلداً عضواً. الهدف الرئيسي للمشروع هو تبادل أفضل الممارسات والأدوات للمشاركة الرقمية رفيعة المستوى والحماية الاجتماعية الشاملة وزيادة قدرات الموظفين العاملين في المجالات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تم تنظيم تدريب وورشنة عمل في إطار المشروع.
